الفصل الرابع

أوضاع ليبيا السياسية إبان الحكم العثماني الثاني 1835- 1911

المبحث الأول :عودة العثمانيين لحكم ليبيا.

المطلب الأول: الفترة الأولى من الحكم العثماني الثاني

المطلب الثاني:الفترة الثانية من الحكم العثماني الثاني-

المبحث الثاني : مظاهر الحكم العثماني الثاني في ليبيا.

المطلب الأول: تعدد الولاة

المطلب الثاني: فصل متصرفية برقة عن ايالة طرابلس

المطلب الثالث: الانتفاضات الليبية ضد الحكم العثماني الثاني

المبحث الثالث : التقسيم الإداري وأهم ولاة طرابلس إبان الحكم العثماني الثاني.

المبحث الأول

عودة العثمانيين لحكم ليبيا

المطلب الأول: الفترة الأولى من الحكم العثماني الثاني

بعد أن تم إلقاء القبض على أخر حكام الأسرة القره مانلية (علي باشا الثاني) يوم 27 مايو 1835 م، واتخذت الإجراءات اللازمة لإنزال الجنود العثمانيين في حامية طرابلس الغرب، نزل مصطفى نجيب، باعتباره الوالي الجديد، تحييه مدفعية الأسطول وأبراج قلعة المدينة.

بذلك بدأ العهد العثماني الثاني في ليبيا، وقد وجه معظم الولاة الأتراك في هذا العهد، عنايتهم إلى الاهتمام بالأعمال العسكرية، وقليلا ما اهتموا بالحياة المدنية، خاصة أن هؤلاء الولاة كان يجري استبدالهم وتغييرهم بشكل مستمر.

وقد تميزت الفترة الأولى، التي حكم فيها نحو أربعة وعشرون واليا، باستمرار الانتفاضات المحلية في كافة أنحاء البلاد، وركّز هؤلاء الولاة على الأعمال العسكرية وكان يتم تغييرهم تبعا للاتجاهات السياسية التي كان السلطان العثماني يقرر سلوكها، تجاه الأهالي.

وبالرغم من ذلك، فقد شهدت هذه الفترة بعض الإنجازات التي كانت ثمار حركة الإصلاح والتجديد في الدولة العثمانية بدءا من 1789 حتى 1807 م، كمرحلة أولى، قام بها السلطان سليم الثالث. والأخرى كانت من 1808 حتى 1839 م، وتعرف بالتنظيمات الخيرية في عهد السلطان محمود الثاني، الذي أنشأ إدارة مركزية قوية سيطرت على الولايات العثمانية، فنالت برقة اهتماما خاصا، وتم ربطها باستانبول مباشرة، وجرى ترميم قصور الحكومة في عدة مناطق منها: ابونجيم، ورفلة، غريان ومرزق وغيرها.

وبدأت تظهر بعض الخدمات البريدية والتلغرافية وجرى ربط ايالة طرابلس بالخارج. كما كانت طرابلس تمثل مركزا تجاريا مهما في حوض البحر المتوسط فغدت مكانا لتجمع العديد من الجنسيات المختلفة سواء كانت عربية أو تركية أو أوربية، وهي

بالتالي مكان لتجمع تيارات فكرية مختلفة، فالحياة اليومية فيها تشكل صورة حيّة لقوميات عدة: إيطالية، فرنسية، بريطانية، مالطية، أقلية يهودية بالإضافة للعرب والأتراك.

وكان المسيحيون يتمتعون بحرية تامة، ويمارسون شعائرهم الدينية بكل حرية، فكانوا يحتفلون بيوم عيد الفصح بتفجير الألعاب النارية، ولهم نادي يعرف بالنادي الأوربي.

المطلب الثاني :الفترة الثانية من الحكم العثماني الثاني-

تعد هذه الفترة من الفترات الحاسمة في تاريخ ليبيا، لأنها سبقت الغزو الإيطالي، وشهدت مقدمات الغزو وإرهاصاته، فكانت ايالة طرابلس الغرب هي الايالة الوحيدة التي ظلت باقية تحت الحكم العثماني في منطقة شمال الأفريقي. فقد حاصرها الاستعمار الأوربي من عدة جهات، بعد أن احتلت الحكومة الفرنسية الجزائر عام 1830 م، وتونس عام 1881م، كما احتلت الحكومة البريطانية مصر عام 1882 م، وأمتد نفوذ هذه الدولة جنوبا إلى السودان 1896 م، واحتلت فرنسا السودان الأوسط عام 1902 م.

وكان واضحا أن الدول الأوربية، تسعى لاستكمال احتلال الوطن العربي كله. لأن الدولة العثمانية كانت في النزع الأخير، وتحاول التشبث بالحياة، وإنقاذ ما يمكن إنقاذه، سواء في عهد السلطان عبد الحميد الثاني (1876-1909) أو العهد الدستوري الذي تلاه.

أخذت عوامل اليقظة القومية العربية في هذا الوقت، في التفتح واشتدت خلالها حركة النضال الفكري العربي. فكانت ايالة طرابلس كغيرها من الأقطار العربية الأخرى، تعيش صراعا عنيفا بين ثلاث قوى هي:

1- قوى الاستعمار الأوربي
2- قوى الدولة العثمانية
3- قوى اليقظة القومية العربية

كانت سياسة ولاة الدولة العثمانية مطبوعة بطابع السياسة الاستبدادية الحميدية، وقوّي هذا الاتجاه، اشتداد الأخطار التي أحاطت بايالة طرابلس الغرب، بعد احتلال فرنسا للجزائر وتونس وبريطانيا لمصر، كما سبق القول.

لكن هذه السياسة للولاة الأتراك العثمانيين كانت دوما تصطدم بعدة عقبات منها:

الموقع الجغرافي لايالة طرابلس، فقد كانت بعيدة عن الحكومة المركزية في استانبول في وقت كانت فيه وسائل المواصلات متخلفة وسيئة داخل ايالة طرابلس، بالإضافة إلى اتساع مساحتها وقلة عدد سكانها.

المبحث الثاني

مظاهر الحكم العثماني في ليبيا

المطلب الأول: تعدد الولاة

تميز هذا العهد بعدة مظاهر أهمها:

1-: بلغ عدد الولاة العثمانيين على حكم ليبيا في فترة لا تتجاوز ستة وسبعين عاما، نحو ثلاثة وثلاثون واليا، فكان أحيانا يتولى عدة ولاة في عام واحد، وبعضهم لم يكن يمتد حكمه أكثر من بضعة أشهر.

لعل السبب الرئيسي في ذلك هو محاولة الدولة العثمانية تقوية سيطرتها، وإحكام قبضتها على هذه البلاد وخوفها من استقلال هؤلاء الولاة مرة أخرى، كما حدث في عهد الأسرة القره مانلية.

2- عدم استقرار الدولة العثمانية على نظام واحد في حكم ايالة طرابلس ثم فصل برقة عن طرابلس الغرب عام 1863 م، وأصبحت بذلك متصرفية تابعة رأسا إلى استانبول، ثم عادت مرة أخرى لتصبح تابعة لطرابلس عام 1871 م، وانفصلت ثانية عام 1872 م، لتصبح ولاية قائمة بذاتها حتى عام 1888 م، حيث عادت متصرفية من جديد، مع استمرار تبعيتها لحكومة استانبول، وظلت كذلك حتى نهاية الحكم العثماني رسميا بتوقيع معاهدة اوشي لوزان 1912.

المطلب الثاني: فصل متصرفية برقة عن ايالة

يعود هذا التحول المستمر في سياسة الدولة العثمانية، بفصل ولايو برقة عن ولاية طرابلس لعدة أسباب منها:

أ- تسهيل الأمور الإدارية وتخفيف تصريف شؤونها في استانبول.

ب- كثرة عدد سكان متصرفية برقة عم مثيلاتها في المدن الليبية الأخرى.

2- الحركات الوطنية ونمو الشعور القومي: خضع سكان الشمال الأفريقي عدا مراكش التي كانت تحت حكم الأشراف السعديين، للحكومة العثمانية وقامت في هذه المنطقة كيانات تدين بالولاء للسلطان العثماني كخليفة للمسلمين، حيث كان الصراع قائما بين القوى المسيحية والأوربية من ناحية والقوى الإسلامية بزعامة الدولة العثمانية من ناحية أخرى. إلا أن العاطفة الدينية، لم تقف حائلا دون قيام الأهالي بالهبّات والانتفاضات ضد الوجود العثماني، وضد فساد وظلم الولاة العثمانيين.

المطلب الثالث: الانتفاضات الليبية ضد الحكم العثماني الثاني

وكان من أبرز هذه الانتفاضات إبان تلك المرحلة ما يلي:

وكان من أبرز هذه الانتفاضات إبان تلك المرحلة ما يلي:

أ- انتفاضة عبد الجليل سيف النصر 1830-1842

ب- غومة المحمودي والظروف التي مر بها بعد مقتل عبد الجليل 1842-1858

وتفصيل ذلك كما يلي:

أ- انتفاضة عبد الجليل سيف النصر 1830- 1842

نتيجة مسيرة التاريخ العربي الليبي، منذ أن ابتلي بالاحتلال الأجنبي مرورا بالعهد العثماني وحتى بعد ذلك مرحلة الاحتلال الفاشي الإيطالي، نحو مسار واحد هو التضحية بالروح والطموح الدائم نحو التحرر من الاحتلال وقهر الظلم. وما انتفاضة عبد الجليل سيف النصر، إلا صورة جلية توضح المأساة التي عاشها الشعب العربي الليبي إبان فترة الاحتلال العثماني.

فمن هو عبد الجليل سيف النصر؟

هو عبد الجليل بن غيث بن سيف النصر، ينتمي نسبه إلى قبيلة أولاد سليمان، كان لا يزال وليدا عندما توفى والده شيخ القبيلة. وقد جرت العادة على أن أولاد شيوخ القبائل يتربون ويخدمون في البلاط القره مانلي.

فنشأ عبد الجليل في قصر يوسف باشا وتربى بين أولاده فتعرف على أفراد الأسرة، عرف ما فيها وأطلع على كثير من أسرارها [1].

البوادر الأولى لانتفاضة عبد الجليل سيف النصر

لعل البوادر الأولى لهذه الانتفاضة تعود إلى عام 1826 م، بعد عودة عبد الجليل سيف النصر من قيادته لحملة عسكرية، عهد بها إليه يوسف باشا، لمساعدة حاكم برنو(الشيخ محمد عبد الكافي) لإخماد هبّة شعبية هناك [2].

منذ ذلك الحين، أخذ يعمل على انتهاز الفرصة لإعلان انتفاضة ضد حكم يوسف باشا فكانت الفرصة مواتية مع نهايات حكم الباشا لما كان يمر به من أزمة مالية خانقة وتدخلات القناصل الأجنبية، وهبوط شعبيته وما إلى ذلك كما سبق قوله.

أعلن عبد الجليل سيف النصر عن بداية هذه الانتفاضة في منطقة ورفلة عام 1830 م، عندما رفض دفع الضرائب للباشا، وأرسل في ذات الوقت أتباعه تحت قيادة أخوته للإعلان عن الانتفاضة في فزان.

فأرسل يوسف باشا في طلب عبد الجليل سيف النصر للتفاهم معه، إلا أن الأخير كان على معرفة تامة بطبيعة يوسف باشا وغدره، فرفض الذهاب، وأرسل مندوب عنه، فاغتاظ الباشا، وأمر بقتل هذا المندوب. مما جعل عبد الجليل سيف النصر، يوسع دائرة نشاطه ضد نفوذ الباشا.

وجه يوسف باشا حملة عسكرية عام 1832 بقيادة ولديه (علي بك وإبراهيم بك) ومعهم كول أوغلية الساحل والمنشية، وبعض رجال الحامية الدائمة في طرابلس، إلى جانب قوات من مصراتة وزليطن والخمس.

تمكنت قوات عبد الجليل من رد هجمات تلك القوات الحكومية واستمر في مناوشتها لتأكده بأن تلك القوات لن تصمد طويلا لصعوبة الإمدادات ونقص المؤن وهروب بعض الجند.أخيرا دارت معركة بين الطرفين في وادي فدراج قرب المردوم. ببني وليد. انتهت هذه المعركة بوقوع خسائر كبيرة في الطرفين ولم يتحقق النصر لأي منهما.

توسط القنصل البريطاني (وارنجتون) للصلح، بين الطرفين، لكنه فشل في مسعاه، واستمر القتال بينهما، ولم يتوقف إلا بعد تدخل أولاد أبو سيف، وأولاد أبو مريم، وأهل زوايا غريان. حيث طلبوا من الباشا وقف القتال، واستجاب لوساطتهم كل من الباشا وعبد الجليل سيف النصر، الذي تعهد بإخلاء فزان وإرجاع ما أخذه منها، وبتقديم 1550 عبدا. ولضمان تنفيذ هذا الصلح قدّم عبد الجليل سيف النصر عشرين رهينة من خيار أبناء المشايخ، وكان من بينهم أحد أولاده. واكتفى عبد الجليل بالزعامة على منطقة ورفلة.

عبد الجليل سيف النصر والعودة للثورة 1835

عندما عادت الدولة العثمانية لحكم طرابلس الغرب مرة أخرى بطريقة مباشرة عام 1835 م، لم يتمكنوا من السيطرة إلا على طرابلس والمنشية، ولم يستجب عبد الجليل سيف النصر، لنداء الوالي مصطفى نجيب باشا، من أجل تقديم الولاء له، في حين استجاب غومه المحمودي، وتوجه إلى طرابلس على رأس وفد للتعبير عن ولائه للباشا الجديد، الذي رحّب بقدومهم، ثم استبقى غومه المحمودي في طرابلس، بحجة التشاور معه في بعض الأمور، لكنه سرعان ما ألقى القبض عليه، لأنه كان يشك في ولائه فهو صديق القره مانليين. وقد يفكر في القيام بانتفاضة لإرجاع حكمهم.

أمام حجز غومه المحمودي، هدد زعماء قبيلة المحاميد بالقيام بثورة إذا لم يطلق سراح زعيمهم، وفي هذه الأثناء جرى استبدال مصطفى نجيب باشا بعد مضي ثلاث أشهر من حكمه، وتولى محمد رائف باشا، الذي كان حاكما لمنطقة الدردنيل في 7 سبتمبر 1835 م، وكان أول أمر أصدره إليه السلطان العثماني ونفذه هو إرسال جميع القره مانليين إلى استانبول فيما عدا العجوز يوسف باشا والخلاسيون من ذريته أي الذين أنجبتهم منه الزنجيات [3]. كما أمر بإطلاق سراح غومه المحمودي، لكنه قام بضرب مدينة تاجوراء فكان ذلك سببا في استنفار قادة القبائل وشيوخها وفي العام التالي 1836 م، كانت طرابلس تمر بأوضاع صحية سيئة بسبب انتشار مرض الطاعون، فبلغت الوفيات نحو ثمانين ألف نسمة [4].

وفي يونيو من العام نفسه، أرسل السلطان العثماني إلى طرابلس الأدميرال الأكبر طاهر باشا وكانت البلاد برمتها في حالة من العصيان الشامل. فعبد الجليل سيف النصر كان منفردا بحكم منطقة تمتد من شواطئ سرت حتى أقاصي جنوب فزان، وكان عثمان أغا، مستقلا بمصراتة، في حين ظل موقف غومه المحمودي غامضا فقد ترك عند مغادرته طرابلس زوجته وأطفاله كرهائن لضمان عدم قيامه بحركة ضد الباشا. وبعد أن أطلع طاهر باشا على شؤون طرابلس وتفهم الوضع القائم، لم يمكث بها سوى بضعة أيام ثم أبحر متجها إلى مصراتة، فأنزل قواته على مقربة من المدينة فهاجمتها الأهالي والأعراب، غير أنه لجأ إلى حيلة استمالة الكثير من الناس داخل مصراتة إلى صف الأتراك فاستولى على المدينة في 9 أغسطس من نفس العام عاد إلى طرابلس وقبض على مقاليد الإدارة بالرغم من أن محمد رائف باشا، كان مازال هو الحاكم الرسمي. وفي عام 1837 م ثبت طاهر باشا واليا على طرابلس لكنه طبق سياسة طائشة وفشل في حملته ضد غريان، مما أدى إلى عزله من منصبه، وتعيين حسن باشا الجشمهلي في نفس العام. حاول حسن باشا، إقامة علاقات ودية مع زعماء القبائل، ليستحوذ على قلوب الأهالي، بنشر الإشاعة التي تقول أنه جاء لمساعدة الأشقاء الجزائريين والجهاد معهم ضد الاستعمار الفرنسي. في هذه الأثناء تمكن عبد الجليل سيف النصر، وغومه المحمودي من توحيد جهودهما لمقاومة الحكم العثماني، عقب عمليات العنف التي قامت بها القوات العثمانية ضد الأهالي. حاول حسن باشا، كسب الوقت، فعرض صلحا بينه وبين الزعيمين، عبد الجليل وغومه المحمودي [5]. وتم الاتفاق بين هذين الزعيمين وحسن باشا على صلح بالشروط الآتية:

1-الاعتراف بنفوذ عبد الجليل على المناطق الواقعة تحت سيطرته وكذلك بالنسبة إلى غومه ومناطق نفوذه في الجبل الغربي.

2- التزام كل من عبد الجليل وغومه، بدفع الضرائب السنوية.

لكن كانت هذه المصلحة فقط لكسب الوقت من طرف الباشا ففي عام 1838 م قامت قواته بانتهاك شروط هذا الصلح، وأخذت في مطاردة الثائرين في منطقة الجبل الغربي التي كانت تحت قيادة غومه المحمودي.

في هذه الأثناء انضم إلى حركة عبد الجليل سيف النصر، كل من أحمد المريض زعيم ترهونة، وعنان الأدهم زعيم مصراتة، اللذان كانا يتطلعان إلى الحفاظ على استقلالهما التام[6]. فقام عبد الجليل سيف النصر على رأس قواته عام 1838 م باحتلال بلدة تاورغاء الواقعة في مقاطعة مصراتة، وطرد الحامية العثمانية منها. وكان قوام تلك الحامية نحو خمسين جنديا، كما وصلت طلائع قواته مناطق الخمس ومصراتة وزليطن. ولم يطل الوقت حتى أصبحت هذه المدن في أيدي الثوار.

كما نجح غومه المحمودي في مهاجمة الزاوية وجنزور، وظلت هذه المدن في حمايته. ومع بداية عام 1839 م، كانت معظم أراضي الايالة الطرابلسية في أيدي الثوار، باستثناء طرابلس الغرب فقد انحسر الحكم التركي فيها.

وبعد وصول الإمدادات العسكرية من استانبول جهّز الوالي على عشقر باشا (1838-1842) حملة عسكرية بقيادة أحمد الجزار الذي تمكنت قواته النظامية من هزيمة قوات عبد الجليل سيف النصر في منطقة الخمس، ولم تكن القوى متكافئة، فاضطرت قوات عبد الجليل إلى الانسحاب للدواخل [7]. وكان عبد الجليل قد أصيب بجروح في قدمه.

لقد هدفت القوات العثمانية من استعادة احتلال الخمس، عزل قوات عبد الجليل عن قوات الجبل الغربي لمنعهم من التلاحم والوحدة حتى يسهل القضاء عليها منفردة فيما بعد. خاصة إن قوات غومه كانت قد تمكنت من هزيمة قوة عثمانية في وادي الخير بغريان، وأجبرتها على الانسحاب إلى طرابلس.

أمام توالي الأحداث، تدخل القنصل البريطاني (ورانجتون) وكان هذه المرة إلى جانب الباشا، فقد عرض عليه وساطته، ووجه إلى عبد الجليل سيف النصر خطابا يدعوه

إلى الخضوع للسلطان، الذي أصبح حليفا لبريطانيا. فرد عليه عبد الجليل بأنه يعتبر نفسه خادما مخلصا للسلطان، لكن ما دام علي عشقر في الحكم فان العرب لن يلقوا سلاحهم.

واصلت قوات الباشا علي عشقر هجماتها على مواقع الثوار الذين كانوا يوجهون إلى تلك القوات ضربات موجعة. فأدرك هذا الباشا أن القضاء على حركة عبد الجليل، تتمثل في القضاء على قائدها. فدبرت له مكيدة، بمساعدة القنصل البريطاني (وارنجتون)، الذي نجح في إقناع عبد الجليل بالتفاوض، وضرب له موعدا للقاء.

توجه عبد الجليل للقياه في باخرة بمصراتة، وكان علي عشقر باشا على علم بالأمر، فنصب له كمينا، حيث فاجأه ليلا بقوات تحت قيادة البلعزي (حاكم مصراتة) ودارت معركة حاسمة، وبدأ رفاقه يتساقطون من حوله صرعى، وأصبحت المقاومة مستحيلة فأراد عبد الجليل النجاة، غير أن رصاصة عاجلته فمزقت كتفه، وتم قتله في 29 مارس 1942 م، وأرسل رأسه إلى والي طرابلس حيث عرض على باب القلعة. بهدف تخويف الأهالي من التفكير في القيام بحركات ثورية ضد السلطة العثمانية.

ب- الظروف التي مر بها غومه المحمودي بعد مقتل عبد الجليل 1842-1858

أعلن غومه المحمودي بعد مقتل عبد الجليل سيف النصر ولائه للدولة العثمانية، ووقع قرارا على نفسه، فقبل الوالي محمد أمين باشا (1842-1847) ذلك، وعفا الله عما سلف. وقد برر غومه المحمودي أن سبب انتفاضته السابقة، كانت تعود إلى ظلم الولاة الذين تولوا الحكم السابق قبل مجيء هذا الوالي الجديد، وتعديهم على حرمات الدين والناس والأموال.

وأرجع الأسباب التي دعته إلى خضوعه من جديد للدولة العثمانية، الثقة في عدالة واليها الجديد وتمشيه حسب الشرع والقانون. لم تمض سوى بضعة شهور، حتى ساورت الشكوك الوالي محمد أمين باشا في صدق ولاء غومه المحمودي، فأمر بإلقاء القبض عليه، ونفاه إلى استانبول، مما كان له صداه العميق في نفوس السكان، فاشتعلت نار الثورة خاصة في قبيلة المحاميد.

أرسل غومه المحمودي، من سجنه في استانبول، رسالة للسلطان عبد المجيد عام 1852 م، استعرض فيها حالة ايالة طرابلس السياسية والاقتصادية طيلة السنوات السبعة عشر التي سبقت سقوط الأسرة القره مانلية.

وبالرغم مما جاء في تلك الرسالة من مدح السلطان العثماني وظلم ولاته، وتعديهم الحدود الشرعية، غير أنه لم يهتم بها. فقرر غومه الهروب من سجنه عام 1855 م، وتمكن من الوصول إلى منطقة الجبل الغربي. فكان لذلك أكبر الأثر في رفع معنويات الثوار.

إلا أن غومه المحمودي على ما يبدو وقد مل حياة القتال، ورغب في حياة الاستقرار، لذلك بعد وصوله لبلاده، أرسل للوالي العثماني مصطفى نوري باشا (1852-1855) طالبا منه العفو، غير أن هذا الوالي لم يقبل بذلك، مما دفع بغومه إلى الاستمرار في الانتفاضة، وتولى قيادتها بنفسه.

جرت عدة مناوشات بين الطرفين، إلا أن القوات العثمانية ألحقت بقوات غومه المحمودي هزيمة عام 1856 م في عهد الوالي عثمان باشا (1855-1858)، فطلب هذا الوالي من غومه مغادرة البلاد إلى تونس، فاستجاب غومه لطلبه، لكنه سرعان ما عاد عام 1858 م، وما كاد يصل مدينة غدامس، حتى علم الوالي بعودته، فأرسل إليه قوة كبيرة بقيادة اللواء مصطفى باشا، ودارت معركة غير متكافئة في مكان يعرف بوادي يوان قرب غدامس، قتل فيها غومه المحمودي.

المبحث الثالث

التقسيم الإداري وأهم ولاة طرابلس إبان هذا العهد

المطلب الأول :التقسيم الإداري

بلغ عدد الولاة العثمانيين إبان العهد العثماني الثاني على الرغم من قصر المدة الزمنية من 1835 حتى 1911 ما بين ثلاثة وثلاثين وتسعة وعشرين واليا [9]. كان أولهم مصطفى نجيب وأخرهم هو الوالي إبراهيم أدهم باشا الذي تولى الحكم من 1910 حتى الاحتلال الإيطالي 1911 م.

وفي هذا العهد كانت ليبيا تتكون من قسمين إداريين مستقلين حينا ومتحدين في بعض الأحيان، وهذان القسمان هما: ولاية طرابلس، ومتصرفية بنغازي. كانت ولاية طرابلس كما في العهد العثماني الأول، تحكم من قبل وال يقوم بتعيينه السلطان، ويلقب بالباشا، يعاونه مجلس استشاري يعرف بالديوان، ويتكون من قاض القضاة والمفتي والسكرتير ورئيس المالية (الخازندار) وستة أعضاء من الأهالي، يعينون بالانتخاب لمدة عامين.

وجرى تقسيم هذه الولاية إلى عدد من السناجق أو المتصرفيات على رأس كل منها متصرف، يعاونه مجلس إدارة. وكل متصرفية كانت تقسم إلى عدد من القائمقاميات ويتبع كل منها عدد من النواحي والمديريات.

أمّا متصرفية بنغازي فكان يحكمها حاكم برتبة بك، يعرف بالمتصرف أو الوالي، ويلقب بالباشا ويعاونه الديوان وأربعة أعضاء منتخبين وله نفس الاختصاصات التي لمجلس ولاية طرابلس.

أمّا من حيث التقسيم الإداري فكانت ولاية طرابلس مقسمة إلى أربعة متصرفيات أو سنجقيات وهي كما يلي:

1- طرابلس، وقسمت إلى قائمقاميات وهي: طرابلس المدينة، الزاوية، العجيلات، زوارة، ترهونة، ورفلة وغريان.

2- الخمس، جرى تقسيمها إلى القائمقاميات التالية: الخمس، مسلاته (القصبات)، زليتن، مصراتة وسرت.

3- يفرن (الجبل)، وقسمت إلى قائمقاميات هي: يفرن، فساطو، هود، الجوش، نالوت وغدامس.

4- فزان (مرزق)، وقسمت إلى: الشاطئ، سوكنة وغات.

أمّا متصرفية برقة فكانت مقسمة إلى:

1- متصرفية بنغازي.

2- قائمقامية درنة.

3- قائمقامية المرج.

4- قائمقامية اجدابيا.

5- قائمقامية جالو وأجله.

6- قائمقامية الكفرة.

وقد طبقت الدولة العثمانية على ليبيا الأساليب التي طبقتها في ولاياتها الأخرى، وسعت إلى القيام لبعض الإصلاحات في ميادين التعليم والقضاء والميزانية وغيرها. ورغم ذلك ظل الشعب الليبي في اضطرابات وتعددت انتفاضاته خلال هذا العهد. فقد ارتبطت ظاهرة حركة الإصلاح في الدولة العثمانية بمحاولة تقوية قبضتها عليها والقضاء على العصيبات فيها وربطها مباشرة باستانبول.

المطلب الثاني أهم ولاة هذا العهد:

1- علي رضا باشا:

تولى حكم ايالة طرابلس مرتين كانت الأولى فيما بين عامي 1866-1870 م، وكانت الثانية فيما بين عامي 1872-1874 م، وقد صرف هذا الوالي همّه لإدخال النظم والتشريعات الغربية في ليبيا، كان دائم الإلحاح على حكومة استانبول من أجل ذلك.

2- **أحمد راسم** 1882-1896:

من مواليد استانبول عام 1825 م، مارس عدة أعمال قبل توليه ولاية طرابلس عام 1882 م، تصدى الوالي أحمد راسم لمجموعة من المشاكل التي جابهته خلال مدة حكمه الطويلة نسبيا فكانت من هذه المشاكل مجابهة الخطر الأوربي أما المشاكل الأخرى فكانت تتصل بالمشاكل الداخلية.

ومن أهم المواضيع التي تصدى أحمد راسم لها، موضوع الحماية الأجنبية والامتيازات الخاصة بالأجانب، ووقف ضد محاولات بيع الأراضي للأجانب.

وبذل جهودا كبيرة في تحصين الولاية ضد الخطر الأجنبي واتجهت جهوده لتدريب الأهالي على السلاح وإنشاء الاستحكامات للدفاع، كما عمل على تعزيز الوجود العسكري في الولاية فزاد عدد القوات العثمانية وفرضت الدولة الخدمة العسكرية على أهالي طرابلس واليه يرجع الفضل في تأسيس المدرسة الحربية في باب البحر.

كما اهتم بتحسين الطرق ووسائل المواصلات فتم في عهده تمديد خطوط البرق لأول مرة داخل ولاية طرابلس، وتحسنت المعاملات البريدية داخل الولاية ومع الخارج.

ومن الإجراءات المالية التي اتخذها هذا الوالي تحديد أسعار العملة المتداولة، وأنشأ قلما لتحير المقالات بين الأهالي بمركز الولاية كما أنشأ غرفة التجارة وكانت الضرائب تجبر سنويا.

انتهت ولاية أحمد راسم عام 1896 م، بعد أن جاوز السبعين من عمره، وكان انتقاله من ولاية طرابلس بسبب تدهور حالته الصحية وتبقى ولايته ظاهرة فريدة في تاريخ العهد العثماني الثاني من حيث طول مدتها. فكان عهده حافلا بالأعمال المجيدة.

2 -**نامق باشا** 1898-1899

قام هذا الولي ببعض الإصلاحات، إذ مد طرابلس بالمياه من عين زارة وأسس مدرسة الفنون والصناعة، كما أمر بإصدار جريد الترقي.

3- المشير رجب باشا 1906-1908

اندلعت الثورة للاتحاديين في 24 يوليو 1908 م حيث وضعت حدا لحكم السلطان العثماني عبد الحميد الثاني، وأدت إلى تسلم السلطة في أيدي جمعية الاتحاد والترقي، فكان لإحياء دستور 1876 صداه في طرابلس الغرب، وكان الوالي آنذاك هو المشير رجب باشا، وهو رجل متنور وشجاع.

حاول إدخال بعض الإصلاحات في هذه الولاية. فلقد استقبلت هذه الثورة التركية في البداية بحماس عارم سواء في طرابلس الغرب أو باقي أجزاء الإمبراطورية العثمانية، وأعتبرها الناس بشيرا بزوال المآسي التي تكالبت عليهم إبان الحكم العثماني السابق، ولكن سرعان ما تكشفت الأمور وأظهر ثوار تركيا الفتاة عن عزمهم على الانتقام من أنصار النظام السياسي القديم ومن المشايخ العرب والزعماء الدينيين، فوقعت في طرابلس الاضطرابات والفتن.

لقد أرسل هذا الوالي خصيصا لمعالجة وتحسين الحالة العسكرية في ليبيا ن الحكومة الإيطالية بدأت تظهر اهتماماتها بليبيا والى جانب هذه المهمة قام ببعض الإصلاحات، وقاوم التدخل الإيطالي بإثارة العقبات في طريقه والوقوف إمام بعثات ايطاليا مصرف روما والعلمية والدينية. مما دعا الحكومة الإيطالية إلى السعي لدى السلطان العثماني للتخلص منه. وانتهى حكمه في أغسطس 1908 م. حيث أسندت إليه وزارة الحربية في الدولة العثمانية.

4- إبراهيم أدهم 1910-1911

عين المشير إبراهيم أدهم واليا على طرابلس عام 1910 م وكانت طرابلس في اضطرابات عامة وفوضى سياسية وتغلغل ونفوذ إيطالي وفساد إداري.

حاول إبراهيم أدهم إصلاح ما يمكن إصلاحه، وقبض على زمام الأمور بشدة، وشرع في جمع أكبر عدد ممكن من المتطوعين للدفاع عن البلاد.

تركزت سياسته على أساس الوقوف في وجه الخطر الإيطالي والعمل للنهوض بالبلاد. واتخذ عدة إجراءات في مواجهة النشاط الإيطالي داخل ليبيا. فمنع مصرف روما

من إخراج الحجارة الأثرية من قرقارش وجنزور بحجة أنه لا يجوز إخراج ذلك بدون ترخيص.

لقد ضاقت الحكومة الإيطالية من سياسته العدائية لها فكانت لا تدع مناسبة إلا وتحتج على إجراءاته وأعماله. واستطاع النفوذ الإيطالي على الرغم من وقفه هذا الوالي من متابعة نفوذه داخل الولاية عن طريق الآستانة، وحصل مصرف روما على إذن بالتنقيب عن الآثار في مواقع جديدة.

واهتم بتحصين الحدود الجنوبية والغربية للولاية لمجابهة النشاط الاستعماري الفرنسي، حيث كان الخطر آنذاك يحيط بولاية طرابلس من كافة النواحي [12].

ولم يكن إبراهيم أدهم باشا قد أمضى عاما في طرابلس، حتى استدعاه رئيس وزراء حقي باشا، المعروف بموالاته للسياسة الإيطالية. باستانبول وأصدر أمرا بنقله في سبتمبر 1911 م، وبعد عدة أيام، حوصرت مدينة طرابلس من خلال الأسطول الايطالي في 5 أكتوبر من نفس العام وبدأ تاريخ البلاد صفحة جديدة من الجهاد والنضال ضد المحتل الإيطالي الفاشي.

وكان من أهم المتصرفين في ولاية برقة إبان العهد العثماني الثاني:

1- خليل باشا: هو أول متصرف لبرقة بعد فصلها عن ايالة طرابلس عام 1868 م، نظم فيها جباية الضرائب، وحدد المناطق الإدارية ورتب موظفيها.

2- طاهر باشا: تولى حكم برقة عام 1893 م، وامتد عهده حتى 1903 م. فكان بذلك أطول الحكام فيها عهدا. كان محبا للعمل والإصلاح، فأتم بناء قصر البركة وأعاد بناء المسجد العتيق المسمى جامع القاضي.

هوامش الفصل الرابع

1- شارل فبرو، مرجع سابق، ص 587-588.

2- ن.إ.بروشين، مرجع سابق، ص 238-239.

3- شارل فبرو، مرجع سابق، ص 360.

4- اتوري روسي، مرجع سابق، ص 428.

5- محمد احمد الطوير، مقاومة الشيخ غومه المحمودي، طرابلس: منشورات مركز جهاد الليبيين، ط 1، 1988، ص 97.

6- ن.إ.بروشين، مرجع سابق، ص 268.

7- اتوري روسي، مرجع سابق، ص 431.

8- شارل فبرو، مرجع سابق، ص 641، 642.

9- المرجع نفسه، ص 753، 754.

10- المرجع نفسه، راجع حاشية ص 661.

11- المرجع نفسه، ص 741.

12- علي مصطفى المصراتي، أعلام طرابلس، طرابلس، مطبعة ماجي 1995، ص 91.